

Distr.: General
1 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والخمسون

الدورة التنظيمية، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣

الدورة الموضوعية، ٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وهو يتمحور حول المجموعات التسع التي أنشئت في إطار الاجتماع التشاوري الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويعيد التقرير التأكيد على الحاجة إلى أن تقوم كيانات الأمم المتحدة باستحداث نهج للرصد لاستعراض وتقييم أثر الدعم الذي تقدمه لتنفيذ الشراكة. ويدعو الأمم المتحدة إلى تقديم مزيد من الدعم المركز والمنسق إلى البلدان الأفريقية لتنفيذ التوصيات المقدمة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وإلى كفالة الاتساق بين التوصيات وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

* E/AC.51/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290413 290413 13-27562 (A)



أولا - مقدمة

١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو برنامج للاتحاد الأفريقي (انظر A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وقد أيدت الجمعية العامة هذا الطلب في قرارها ٦٧/٢٣٦.

ثانيا - الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ - يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتي تمحورت حول تسع مجموعات مطابقة لأولويات الشراكة الجديدة. وقد أعد استنادا إلى المدخلات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وإداراتها التي استجابت لطلب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الذي يقضي بتقديم مساهمات تتعلق بالأنشطة والبرامج والمشاريع الرئيسية المنفذة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وتسلط الضوء على نتائجها والأثر الناجم عنها كما ونوعا.

ألف - تطوير البنى الأساسية

٣ - تتألف المجموعة المواضيعية للبنى الأساسية التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أربع مجموعات فرعية هي: المياه والمرافق الصحية، والطاقة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والنقل.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز البنك الدولي مشاركته في تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال استراتيجيته لتقديم المساعدة من أجل التكامل الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخصص ما يزيد على بليون دولار كتمويل إنمائي للعمليات المنفذة في إطار مشاريع تطوير البنى الأساسية المحددة في خطة العمل من أجل أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التي وضعها الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ففي مجال الطاقة، دعم البنك الدولي مشروع طريق الكهرباء الشرقي السريع، الذي يسر إمداد ٢,٢ مليون شخص في إثيوبيا و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في كينيا بالكهرباء. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إسهامات جوهرية في صياغة الجزأين المتعلقين بالطاقة والنقل من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. بما يتماشى مع الهيكل المؤسسي من أجل تنمية البنى الأساسية في أفريقيا.

٥ - وتعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي تعاوننا نجاحا دعما لمبادرة الأمين العام المعنونة "توفير الطاقة المستدامة للجميع". ومن خلال هذه الشراكة، دعم البرنامج الإنمائي إجراء تحقيقات الثغرات التي تعترى هذا القطاع في ١٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونظم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي أسفرت عن وضع مبادئ أفريقيا التوجيهية لخطط العمل الوطنية الرامية إلى بلوغ هدف توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٦ - وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) شراكة مع كلية بيرفوت (Barefoot College)، بالهند، لتدريب النساء الريفيات في أوغندا وجنوب السودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وليبيريا ليصبحن مهندسات في مجال الطاقة الشمسية. ومن خلال هذه المبادرة، استفادت المجتمعات المحلية من الإمداد بالطاقة الكهربائية الشمسية. واستحدثت أعضاء المجموعة أيضا إطارا ومبادئ توجيهية مراعين في ذلك الاعتبارات الجنسانية في مجال الطاقة الأحيائية للتشجيع على توفير فرص العمل اللائق محليا في مجال الطاقة الأحيائية، كما وضعوا نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل أعمال تطوير البنى الأساسية للطاقة في المناطق الريفية في أفريقيا.

٧ - وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سلسلة من حلقات العمل في مجالي مواءمة تشريعات الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني، تضمنت نتائجها مشروع اتفاقية للاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني من المقرر اعتماده في أيار/مايو ٢٠١٣ خلال الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وحثت الدول الأعضاء على إدماج سياسات أمن الفضاء الإلكتروني وتشريعاته في عموم سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما دعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى النظر في أمن الفضاء الإلكتروني ودعم مواءمة سياساته وتشريعاته. وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات العمل مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي والشركاء الآخرين متابعة مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في تطوير البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا. وكان لعمله أثر مباشر في تعزيز إقامة شراكات بين الشراكة الجديدة والقطاعين العام والخاص والترويج لها.

٨ - وقام البنك الدولي، من خلال مشروعه الرامي إلى استحداث عمود فقري لمنطقة وسط أفريقيا في مجال الإنترنت وبنى الاتصالات الأساسية في منطقة غرب أفريقيا، بدعم ربط سبعة بلدان أفريقية بكابلات الشبكة الدولية العريضة النطاق والشبكات الإقليمية. ونتيجة لذلك، زادت إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل في جميع البلدان المعنية تقريباً.

٩ - وفيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، عززت الوكالة الدولية للطاقة الذرية القدرات الوطنية والإقليمية على استخدام التقنيات النووية في مجال الموارد المائية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، دشنت الوكالة الدولية مشروعاً مدته أربع سنوات في مجال إدارة الموارد المائية في بلدان الساحل لتعزيز قدرتها على تقييم الموارد المائية وإدارتها. وعقدت المنظمة البحرية الدولية حلقات دراسية لبناء قدرات أكثر من ٧٠٠ مسؤول حكومي أفريقي في المجالات الرئيسية، بما فيها السلامة البحرية وأمن الموانئ وحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن.

باء - الإدارة

١٠ - تقدم مجموعة الإدارة، التي يتولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم إلى برامج الحوكمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تنسيق وتخطيط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتتألف المجموعة من أربع مجموعات فرعية هي: الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات، وحقوق الإنسان، والخدمة العامة والإدارة العامة، والديمقراطية والحوكمة.

١١ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار برنامجه الإقليمي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، الدعم إلى الحكومتين المنشأتين حديثاً في مصر وليبيا للشروع في مجالي إصلاحات الحكم وإرساء سيادة القانون. وساعد المكتب السلطات في مصر على إنشاء آليات لمكافحة غسل الأموال وتيسير استعادة الأصول.

١٢ - ودعمت اليونيدو خطة الإدارة الاقتصادية التي وضعتها الشراكة الجديدة من خلال مساعدة المؤسسات على تكييف بيئة أعمالها التجارية مع المعايير الدولية. وعملت على إعادة هيكلة الصناعات في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والارتقاء بها من خلال دعم تطوير القطاع الخاص على صعيد السياسات العامة والصعيدين المؤسسي والصناعي لتحقيق القدرة على المنافسة من حيث الأسعار والجودة والابتكار.

١٣ - وساعد الأونكتاد، من خلال برنامجه المتعلق باللوائح التنظيمية الإلكترونية، ١١ بلداً أفريقياً على تبسيط قواعدها وإجراءاتها المتعلقة بإنشاء الأعمال التجارية. وأسهم ذلك في زيادة الشفافية وتعزيز القدرات المؤسسية، وبالتالي في زيادة قدرة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وساعد برنامج الأونكتاد لاستعراض سياسات الاستثمار في تحسين بيئة الأعمال التجارية في عدة بلدان أفريقية. وإضافة إلى ذلك، ترد حالياً أربعة بلدان أفريقية شملها الاستعراض في قائمة البنك الدولي ضمن أفضل ١٠ بلدان مطبقة لإصلاحات تسهيل مباشرة الأعمال التجارية. وفي عام ٢٠١٢، نشر الأونكتاد إطاره المتعلق بسياسات تنظيم المشاريع الذي يمد واضعي السياسات الأفارقة بمجموعة أدوات لصياغة السياسات الوطنية المتعلقة بتنظيم المشاريع ورصد تلك السياسات وتقييمها. واستناداً إلى التوصيات الواردة في الإطار المذكور، نقحت حكومة نيجيريا سياساتها الوطنية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر والمتوسطة الحجم.

١٤ - وأسدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية المشورة التقنية في إطار عمليات التخطيط الوطنية في إثيوبيا وتشاد وجزر القمر وسيراليون وغامبيا وغينيا الاستوائية والكونغو وكينيا ومدغشقر لمساعدة هذه البلدان على اعتماد استراتيجيات في مجال الملكية الفكرية وعلى إجراء عمليات مراجعة الحسابات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وعن طريق توفير الدعم التقني للمجموعة الأفريقية في جنيف خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، عززت المنظمة مشاركة أفريقيا في الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية.

١٥ - وفيما يخص قضايا حقوق الإنسان، نظم أعضاء المجموعة حواراً بين رؤساء هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والآليات الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان، عُقد في إثيوبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وألقى الاجتماع الضوء على أوجه التكامل بين تعزيز معايير حقوق الإنسان وحمايتها.

١٦ - وفيما يخص الديمقراطية والحوكمة، ساعد أعضاء المجموعة أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال تيسير عمليات الاستعراض والتقييم الذاتي التي أُجريت في عدة بلدان والمشاركة فيها. ومن ثم، شمل الاستعراض جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، ليصل بذلك عدد البلدان التي شملها استعراض الأقران إلى ١٧ بلداً. وانضمت تشاد وتونس والنيجر إلى الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل عدد أعضائها إلى ٣٣ عضواً. في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، منتدى الحوكمة الأفريقي، وهو بمثابة الذراع التنسيقي لهيكل الحوكمة في أفريقيا. ويسر المنتدى

تدفق المعلومات وتبادل الآراء والحوار والعمل المشترك بين مختلف العناصر الفاعلة الأفريقية في مجال الحوكمة.

١٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، اجتماعا لفريق الخبراء تناول موضوع إدارة التنوع في أفريقيا. وساهم الاجتماع في إذكاء الوعي بأهمية ضمان وتعزيز مشاركة مختلف الفئات، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، في العمليات الرامية إلى تحقيق السلام والوحدة والتكامل في القارة. وأثرت التوصيات الصادرة عن الاجتماع منتدى الحوكمة الأفريقي الثامن.

١٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عُقد منتدى الحوكمة الأفريقي الثامن، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت عنوان الديمقراطية والانتخابات وإدارة التنوع في أفريقيا. وأحدث المنتدى مناقشة ثرية بشأن الحوكمة في أفريقيا تمحورت حول السياسات والتنمية وأسهمت في الرصيد المعرفي المتاح.

١٩ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية وسن قوانين جديدة بشأن التكافؤ بين الجنسين. وفي كينغونج الجنوبية، ساهمت الهيئة في توعية ٥٠ من رؤساء الأحزاب السياسية و ٦٠ صحفياً و ١٥٠ من قادة المجتمع المدني بأهمية القيادات النسائية ودرّبت ١٠٠ قائدة ومرشحة محتملة على استراتيجيات الحملات الانتخابية، وهو مما أدى إلى زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في عدد النساء المدرجات في القوائم الانتخابية. وفي السنغال، قدمت الهيئة الدعم المالي والتقني إلى وزارة شؤون المرأة والأطفال وسيدات الأعمال في وضع الصيغة النهائية لقانون التكافؤ بين الجنسين واعتماده. ودخل القانون حيز النفاذ في وقته خلال الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تضاعفت تقريبا النسبة المئوية للنائبات البرلمانيات في السنغال من ٢٢,٧ في المائة إلى ٤٢,٧ في المائة.

٢٠ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الدعم المالي إلى ٢٩ مشروعا جديدا من المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة على تعزيز الديمقراطية. فقد دعم الصندوق تعزيز الأطر القانونية المتعلقة بالحصول على المعلومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والحوار الديمقراطي والتماسك الاجتماعي في كوت ديفوار، ومشروعا لمكافحة العنف والتمييز في جيبوتي. ودعم أيضا مشاركة المواطنين في غانا، وساعد في إدماج المرأة في عملية إرساء الديمقراطية في ليبيا، ودعم مشاركة الشباب والمجتمع المدني في الحوار العام

في شمال أفريقيا. وشملت المشاريع الأخرى تشجيع التسامح السياسي في ملاوي، والنهوض بدور المرأة في الحوكمة المحلية في موزامبيق، وتيسير مشاركة المرأة في عمليات الميزنة المحلية في النيجر. وساعد الصندوق في بناء حركات اجتماعية في سيراليون وتعزيز قدرات النواب البرلمانيين السيراليونيين. ومكنت هذه المشاريع من زيادة مشاركة جميع فئات المجتمع في عمليتي الحوكمة وصنع القرار وانخراطها فيها.

جيم - السلام والأمن

٢١ - تتألف مجموعة السلام والأمن، التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من ثلاث مجموعات فرعية معنية بما يلي: هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تيسير اجتماعين رفيعي المستوى عقدتهما فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن لاستعراض الأوضاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي.

٢٣ - وفي إطار المجموعة الفرعية المعنية بهيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة الدعم لإجراء تقييم للاحتياجات التدريبية للقوة الاحتياطية الأفريقية. ويرمي هذا التقييم إلى بناء القدرات الشرطة والمدنية للقوة لتعزيز طابعها المتعدد الأبعاد وبلوغ قدرتها العملية الكاملة بحلول عام ٢٠١٥. وواصلت الإدارة مساعدة الاتحاد الأفريقي في تخطيط عمليات حفظ السلام وبدئها وإدارتها، بما في ذلك ما يتعلق بنشر القوة العسكرية الدولية في مالي وفقا للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، وفي تخطيط بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارتها.

٢٤ - ويعكف كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي لتحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود ونقل الأسلحة، وذلك تمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢).

٢٥ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع استراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وهي استراتيجية أقرها مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية خلال اجتماع عقده على المستوى الوزاري

في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويكثف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا جهوده الرامية إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالي الوساطة ومنع نشوب النزاعات من خلال المساعدة على إنشاء شعبة تيسير الوساطة بالجماعة الاقتصادية في نيجيريا. وعمل المكتب بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية وأمانة اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي بهدف استعراض الاتجاهات السياسية والأمنية في المنطقة وتحديد السبل الكفيلة باستباق التحديات التي تواجه السلام والأمن وتنسيق الأعمال الجماعية للتصدي لها.

٢٦ - ووسع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نطاق تعاونه مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وبرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ودعم المكتب نظراءه الوطنيين في سيشيل وكينيا وموريشيوس لتمكينهم من مقاضاة واحتجاز الأشخاص المشتبه في أنهم قرصنة ووضع استراتيجيات اتصال لمكافحة القرصنة. وبناء على طلب إثيوبيا، شرع المكتب في وضع برنامج وطني متكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلد.

٢٧ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز الدور القيادي للمرأة في مجالي السلام والأمن من خلال تعزيز مهارات الدعوة لدى المجموعات المعنية في المجتمع المدني وتوعية السلطات الحكومية. وفي مالي، شاركت أكثر من ١٠٠٠ امرأة في إعداد بيانات عن أهمية مشاركة المرأة في عمليات الوساطة والتفاوض.

٢٨ - وظلت إدارة عمليات حفظ السلام تعمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في انتقال كوت ديفوار إلى مرحلة السلام المستدام والأمن والانتعاش الاقتصادي. وواصلت توفير الدعم الاستباقي لمبادرات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأقامت شراكة استراتيجية متعددة السنوات بشأن إصلاح قطاع الأمن تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. واعتمد إطار لسياسات إصلاح قطاع الأمن في الدورة العادية العشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢٩ - وواصلت الإدارة دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية على التصدي للعنف الجنسي. ودُرب ما مجموعه ١٤٠ ضابط شرطة من ٣٠ دولة أفريقية من الدول الأعضاء وحصلوا على شهادات من خلال دورة لتدريب المدربين على منع أعمال العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها في المجتمعات الخارجة من النزاع.

٣٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اجتماعا للتشاور وتبادل الخبرات في كينيا ضم مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وواصل المكتب تقديم الدعم التقني للكيانات الأفريقية من خلال إدارة المعلومات وإسداء المشورة فيما يتعلق بإنشاء آليات صناديق مشتركة لتمويل أنشطة التأهب والإنعاش على الصعيدين القطري والإقليمي، وذلك على نحو ما طلبه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وساعد المكتب الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع خطط وبرامج في مجال القدرة على الانتعاش وعلى تصميم برامج لتبادل المعلومات. ويسرّ أيضا وضع استراتيجية انتعاش منطقة الساحل والاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الأمم المتحدة في الصومال.

٣١ - وما برحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تشارك في التصدي للأزمة الإنسانية في منطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التغذية والنظافة الصحية والصحة والحماية والمياه والتحصين. وقد أُدرجت هذه الجوانب في استراتيجية انتعاش منطقة الساحل لتعزيز قدرة المجتمع على التعامل مع أزمة التغذية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات التي تنتهجها اليونيسيف في مجال العمل الإنساني واستراتيجيتها المتعلقة بالحد من الكوارث تعالج آثار تلك الجوانب على الأطفال والنساء.

٣٢ - وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة ٢٣٦ ٠٠٠ لاجئ إلى أوطانهم، وعودة زهاء ١,٧ مليون مشرد داخلي، وطلبت إعادة توطين ٢٢ ٠٠٠ أفريقي (أعيد توطين ١٠ ٢٠٠ منهم في أستراليا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية). وسرعت المفوضية أيضا وتيرة تنفيذ استراتيجياتها الشاملة من أجل وضع حد لحالات لجوء الأنغوليين والروانديين والليبيريين التي طال أمدها.

٣٣ - ووزعت المفوضية ٧٠ ٠٠٠ حزمة من حزم لوازم المساعدة في حالات الطوارئ تحتوي على أواني طهي وأفرشة نوم وأقراص لتطهير المياه استفاد منها أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في مقديشو وجنوب الصومال. وفي ليبيريا، مددت المفوضية نطاق الحماية والمساعدة ليشمل ٢٢٤ ٠٠٠ لاجئ إيفواري. وأظهرت عملية الرصد التي أُجريت بعد توزيع المساعدة وصول ما نسبته ٩٦ في المائة من الأصناف إلى المستفيدين المستهدفين.

٣٤ - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، بلدان غرب أفريقيا على مكافحة الاتجار غير المشروع في إطار مشروع سبل الاتصال بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات. وأنشئت أفرقة عمل مشتركة مختصة بمنع الاتجار بالمخدرات في توغو والرأس الأخضر والسنغال ومالي وأثبتت فعاليتها في تنفيذ

عمليات ضبط المخدرات. وقام المكتب، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بدعم تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في كل من سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا بهدف تحسين التعاون وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعوة إلى تعزيز العمل الدولي الرامي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في المنطقة.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٥ - يشترك في رئاسة المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت المجموعة دعماً منسقاً وفعالاً لبرامج الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية التي ينفذها كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبلدان الأفريقية. وحققت المجموعة نتائج هامة في تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا ودعم القطاع الزراعي في أفريقيا، بسبل منها تعزيز امتلاك البلدان زمام الأمور والقيادة في هذه البرامج، وتعبئة الدعم السياسي والمالي والتقني، وإشراك مختلف الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية.

٣٧ - وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لتيسير حصول صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستثمارات، وذلك في مسعى لزيادة استثمارات القطاع الخاص في قطاع الزراعة في أفريقيا، بسبل منها وضع مبادئ توجيهية للقطاع الخاص في إطار الخطط الاستثمارية الوطنية ودون الإقليمية. ووفر البرنامج الإنمائي الدعم لعقد اجتماعات تسيير الأعمال التجارية، وتوقيع اتفاقات الاستثمار ووضع خطط استثمارية بعد التوقيع على الاتفاقات، وإجراء استعراضات تقنية للخطط الاستثمارية، وإعداد طلبات الحصول على التمويل في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ودعمت وكالات الأمم المتحدة ٢٤ بلداً في وضع خطط استثمارية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي تستند إلى البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، الأمر الذي ساعد على ضمان تمويل بمبلغ ٤٣٠ مليون دولار لتنفيذ تلك الخطط في ١١ بلداً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، اختيرت بروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغامبيا وملاوي لتلقي منح تبلغ قيمتها الإجمالية ١٦٠,٥ مليون دولار مقدمة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

٣٨ - ومنذ عام ٢٠٠٨، يدير البنك الدولي صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين بمبلغ ٣١ مليون دولار من أجل تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتم تمديد الموعد النهائي للحصول على المبالغ المدفوعة في إطاره حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويدير البنك الدولي أيضاً صندوقين استثماريين يرتبط أحدهما بالآخر دعماً للمؤسسات الإقليمية المسؤولة عن البحوث الزراعية في إطار الدعامة الرابعة للبرنامج: منتدى البحوث الزراعية في أفريقيا ورابطة تعزيز البحوث الزراعية في شرق أفريقيا ووسطها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، زادت الأموال المودعة في الصندوق الاستثماري الأول من ٢٦ مليون دولار إلى ٣١ مليون دولار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أودع مبلغ إضافي قدره ٦,٥ ملايين دولار في الصندوق الثاني.

٣٩ - وقامت اليونيسيف، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بمبادرة لزيادة الوعي بأهمية الأيام الألف الأولى من حياة الطفل من أجل التصدي لمشاكل من قبيل توقف النمو، وذلك خلال الاحتفال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بيوم أفريقيا الثالث للأمن الغذائي والتغذوي. وقد نظمت اليونيسيف مناقشات بشأن مسألة توقف النمو ونقص التغذية وزيادة الوعي السياسي بأهمية الأمن الغذائي والتغذوي.

٤٠ - ووسّع البنك الدولي نطاق تطبيق برنامج الإنتاجية الزراعية لغرب أفريقيا ليشمل تسعة من بلدان غرب أفريقيا بهدف إنشاء مراكز إقليمية للامتياز في البحوث الزراعية ونشر التكنولوجيا. فقد مكّن الدعم الذي قدمه البنك في بوركينافاسو ٢١٥ ٠٠٠ مزارع إضافي من تلقي خدمات الإرشاد والبحث في المجال الزراعي. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، استفادت مليوناً أسرة معيشية إضافية بشكل مباشر من إمكانية الحصول على المستلزمات الزراعية البالغة الأهمية. وعرضت السنغال ٢٠ نوعاً محسّناً من الذرة الصفراء والذرة البيضاء والدخن، وتقوم أيضاً بنشر تقنية جديدة لإنتاج الخبز، تُمكن من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. واعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنظمة مشتركة لتسجيل المواد الوراثية ومبيدات الآفات، وساعدت سبعة من بلدان منطقة الساحل في إنشاء نظام جديد للإنذار المبكر للجراد والتصدي له. وقدم البنك الدولي الدعم لغانا وغينيا - بيساو في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك الإقليمية، مما زاد من إيرادات مصائد الأسماك المحلية.

٤١ - واستحدثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، تقنيات نووية أثبتت نجاحها في مكافحة وباء الطاعون البقري وذبابة التسي تسي وداء المثقبيات، الأمر الذي زاد من الإنتاجية الزراعية والحيوانية ومكافحة الحشرات والآفات. وساهمت هذه التقنيات أيضاً في زيادة الإنتاجية الزراعية. ولتحسين إنتاجية مزارع الكاكاو، دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية مشاريع لبناء القدرات في مجال مكافحة المتكاملة

للآفات في عدة بلدان أفريقية. وعزز المشروع القدرات القطرية والإقليمية على مراقبة الآفات لمنع انتشار الآفات ومسببات الأمراض والحد من الخسائر في المحاصيل.

٤٢ - وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في مساعدة البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع برامج فعالة للزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ في سياق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وناقشت الأطراف المعنية الرئيسية أفضل الممارسات المتبعة في الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والصعوبات التي تعترضها، والفرص التي تتيحها، ونسقت فيما بينها لكفالة التأزر في التصدي للتحديات الماثلة.

٤٣ - وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي، في إطار مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، من أجل دعم البلدان في التصدي للتصحّر والتدهور البيئي عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة ومترابطة يعزز بعضها بعضاً وتركز على الحد من الفقر، وعلى الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، والإدارة المستدامة للأراضي، وإجراء مسح للموارد، وعلى التنوع البيولوجي والتربة والمياه. ودعمت هذه الأطراف أيضاً وضع استراتيجيات إقليمية متكاملة للتمويل، وعناصر وطنية، وإعداد استراتيجيات منسقة عامة. وأعدت خمسة بلدان استراتيجيات وطنية بالتشاور مع الأطراف المعنية.

٤٤ - ومن خلال المبادرة المعجلة لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، شجعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا عن طريق تحليل سلاسل مختارة من سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة. وفي عام ٢٠١٢، شاركت المنظمة في تنظيم حلقة عمل في بنين لتمكين ٢٠٠ شاب من أصحاب الأعمال من ١٤ بلداً أفريقياً من تبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال الأعمال التجارية الزراعية وتطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة. وعلاوة على ذلك، أبرمت اليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مذكرة تفاهم مع شركة لويس دريفوس للسلع الأساسية (Louis Dreyfus Commodities) بهدف تحسين الإنتاجية والربحية في الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا، وإنشاء ما بين ثلاثة إلى خمسة مشاريع يمكن أن يؤثر العمل المشترك في إطارها تأثيراً مباشراً في المجتمعات الريفية.

٤٥ - وقام الصندوق المشترك للسلع الأساسية بدعم مشروع لبناء القدرات في مجال استراتيجيات إدارة مخاطر الأسعار لفائدة مزارعي الكاكاو في أفريقيا. فقد تلقى مزارعون صغار من توغو وسيراليون والكاميرون ونيجيريا معلومات عن التكاليف والآثار السلبية وتدابير التخفيف المتعلقة بتقلب أسعار الكاكاو بهدف تحسين القدرة على التنبؤ بالدخل وتنظيم الإنتاج. وفي شرق أفريقيا، دعم الصندوق المشترك مشروعاً لإنشاء سلاسل تجريبية

من سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة لمادة الأرز القائمة على الطلب، وشمل المشروع مزارعين صغار ومالكي طواحين الأرز ومزارعين تجاريين ومؤسسات مالية وموردين للمستلزمات الزراعية. وقد حسّن المشروع الأمن الغذائي ومستويات المعيشة في أوساط منتجي الأرز في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي شمال أفريقيا، قدم الصندوق المشترك الدعم لإنشاء مشتل نموذجي يكون بمثابة مركز امتياز لإبراز تقنيات التكاثر المتكثرة والتكنولوجيات الحديثة في إنتاج الزيتون.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٤٦ - قامت المجموعة، برئاسة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونيدو، بدعم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات الإنتاجية في مجالات التجارة والوصول إلى الأسواق والتصنيع المستدام على نطاق القارة.

٤٧ - وواصل مرفق تطوير المعايير والتجارة للبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية، دعم آليات التنسيق وبناء القدرات المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اشتركت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع المرفق في تنظيم اجتماع بشأن التنسيق وبناء القدرات فيما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في أفريقيا. وفي إطار برنامج التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية، تم تدريب أكثر من ٢٠٠٠ شخص في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز قدراتهم البشرية والمؤسسية ذات الصلة بمسائل التجارة المتعددة الأطراف. وزادت منظمة التجارة العالمية أيضا من دعمها للمجموعة الأفريقية في جنيف التي أصبحت دعامة رئيسية لصياغة السياسات التجارية في أفريقيا، ولا سيما في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في عام ٢٠١٣.

٤٨ - وساعدت منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة الأخرى، في تعزيز المؤسسات التجارية، وتنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأولوية في مجالات الزراعة وتيسير التجارة وتشجيع التصدير وبناء القدرات الإنتاجية من خلال الإطار المتكامل المعزز. وإلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت المساهمات في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز ١٧٨ مليون دولار. وعززت المشاريع الامتثال للمعايير، وساعدت في مجال الإضافة في القيمة، ونمو التصدير، وتوليد الدخل للفقراء. ومن الأمثلة على هذه المشاريع مشروع تعاون مع القطاع الخاص في إنتاج السمسم في بور كينا فاسو، ومشروع لبناء القدرات المؤسسية في مجال المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية في بوروندي.

٤٩ - وفي مجال بناء القدرات، أعدّ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مواد للجامعات الأفريقية حول اقتصاديات إنتاج السلع الأساسية والتجارة. واستخدمت جامعة دار السلام المواد كنماذج للتدريب في برنامجها للتجارة الدولية وبحوث طلاب الدراسات العليا. ونظم الأونكتاد أيضاً حلقات عمل تدريبية للبلدان الأفريقية بشأن برنامج الحل العالمي المتكامل للتجارة ونظام التحليلات والمعلومات التجارية، وحلقات عمل في مجال بناء القدرات على الصعيد الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تحديد وجمع وتصنيف التدابير غير الجمركية.

٥٠ - وحققت مبادرة الشفافية في التجارة، التي ينفذها الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، تقدماً في جمع وتصنيف البيانات وقياس التدابير غير الجمركية. فقد بدأ الأونكتاد جمع البيانات في خمس دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأشارت قياسات الاسترشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ارتفاع عدد مستخدمي قاعدة البيانات إلى ١٠٠٠ مستخدم منذ عام ٢٠١١.

٥١ - وقام البنك الدولي بتمويل مشروع لتحسين الوقت المستغرق في عبور الممرات الإقليمية، حيث خُفِّض وقت الانتظار في ميناء مومباسا بكينيا من ١٩ يوماً إلى ١٤ يوماً، وتقلَّص الوقت الذي يستغرقه التخليص الجمركي على الحدود بين كينيا وأوغندا من ثلاثة أيام إلى ثلاث ساعات. ولدعم التكامل التجاري الإقليمي، طبّق مركز التجارة الدولية ووكالات الأمم المتحدة الشريكة تقنية لتتبع مغلفات المنتجات في موزامبيق. وعززت هذه التقنية الوصول إلى الأسواق والروابط بين المنتجين المحليين والشركات العالمية العملاقة للبيع بالتجزئة مثل "وولمارت" و"ماسمارت"، وبهذه الطريقة أدمجت أفريقيا في السوق العالمية.

٥٢ - وربط مشروع مشترك لسلاسل الإمدادات في ملاوي بين مركز التجارة الدولية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بين مزارعين من ذوي الدخل المنخفض ومشتريين رسميين، من بينهم متاجر كبرى وفنادق، مما حسّن الإمداد بالمنتجات وسبل توصيلها وجودتها. وساعد مركز التجارة الدولية عدداً من دور وموزعي الأزياء الراقية في التعاقد مع حرفيين في بوركينافاسو وغانا وكينيا لصنع قسم من مجموعات أزيائهم، وهو ما أدى إلى إتاحة أكثر من ١١٠٠ من فرص العمل المنتظم و ٧٠٠٠ من فرص العمل المتقطع. وعزز المركز سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة صادرات الأناناس في العديد من بلدان غرب أفريقيا، حيث قدم الدعم لأكثر من ٢٠٠ مؤسسة تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم. وكسبت المؤسسات التجارية والأطراف المعنية ما يفوق ٨ ملايين دولار بفضل هذه المبادرة. وقد شكلت النساء نسبة ٨٠ في المائة من بين أكثر من ١٠٠٠٠ مستفيد من البرنامج.

- ٥٣ - وشجعت منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة في العديد من البلدان الأفريقية عن طريق تنظيم دورات تدريبية في إنتاج منتجات الحرف اليدوية، وفي تقنيات المرشدين والإدارة السياحية. ومكنت تلك الجهود المجتمعات المحلية من تصميم جولات ثقافية وتنظيمها.
- ٥٤ - ووضعت اليونيدو، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، خطة عمل شاملة لفائدة قطاع صناعة المستحضرات الصيدلانية الأفريقي لبناء القدرة على الإنتاج المستقل للأدوية الهامة داخل القارة. وقامت اليونيدو أيضاً بدعم نقل تقنية معالجة فول الصويا من اليابان إلى شرق أفريقيا وجنوبها، وكانت الحصيدلة إنتاج منتجات غنية بالبروتينات من فول الصويا في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وملاوي.
- ٥٥ - وقامت اليونيدو، عن طريق مؤتمر للتنوع الاقتصادي والصناعة التحويلية في أفريقيا عُقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الصيدلانية في أفريقيا. وعزز ذلك التعاون الدولي بين الاقتصادات الناشئة والبلدان الأفريقية، وخاصة في مجال حشد الموارد وتنفيذ المشاريع.

واو - البيئة والسكان والتحضر

- ٥٦ - واصلت المجموعة التصدي للتحديات المتعلقة بالتدهور البيئي والنمو السكاني وحركة الأشخاص والنمو السريع للمدن وندرة الإحصاءات الديمغرافية.
- ٥٧ - وساعدت المجموعة في تدريب المفاوضين الأفريقيين استعداداً للمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي سياق العملية التحضيرية الإقليمية الأفريقية للمؤتمر، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم أنشطة عن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (تتضمن الركائز الثلاث)، وتمويل التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد مُراعٍ للبيئة في أفريقيا، وتشجيع إقامة نمو شامل ومُراعٍ للبيئة، وبناء اقتصاد مُراعٍ للبيئة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تنظيم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في إطار يوم أفريقيا. ومكنت تلك الأنشطة أفريقيا وشركاءها من معرفة ما يجابه التنمية المستدامة من تحديات، وأسهمت في نهاية المطاف في صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- ٥٨ - وقدم الأونكتاد توصيات بشأن السياسات العامة قبل انعقاد المؤتمر من خلال تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأوصى بفصل استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية عن عملية النمو الاقتصادي. وإضافة

إلى ذلك، يسرّ الأونكتاد بناء القدرات في سياق تنفيذ اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، ووضع خطط وطنية للتنفيذ في أقل البلدان نمواً في السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها.

٥٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار اضطلاعهم بمهام أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، تقديم الدعم للمؤتمر في إطار المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فقد نظم البرنامج، بالتعاون مع حكومة موزامبيق وشركاء آخرين، الاجتماع السابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية نيروبي المعدلة لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي. وأصدر البرنامج أيضاً التقرير المعنون *SIDS-focused Green Economy: An analysis of Challenge and Opportunities* (الاقتصاد المرعي للبيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحليل للتحديات والفرص)، الذي قدم تحليلاً لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق وغيرها من قطاعات التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبدأ البرنامج أيضاً في تنفيذ خطة للمياه في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية حوض نهر لوكايا الذي يمد ما يقارب ٣٨٠.٠٠٠ من السكان بمياه شرب مأمونة.

٦٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالجفاف تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمات إقليمية، والوكالات الوطنية الرئيسية. وقدم الاجتماع للحكومات وكيانات القطاع الخاص استراتيجيات عملية قائمة على قواعد علمية للتصدي للجفاف، من بينها استراتيجيات استباقية للتخفيف من حدة آثاره وإدارة مخاطره. وقدمت المنظمة البحرية الدولية دورات دراسية وحلقات عمل تدريبية على الصعيد الإقليمي في موضوع منع التلوث البحري وحماية البيئة البحرية في العديد من البلدان الأفريقية.

٦١ - وواصل البنك الدولي بناء القدرات المؤسسية المتعلقة بإدارة التعاونية للموارد الطبيعية العابرة لحدود البلدان المطلة على حوض بحيرة فيكتوريا. وقدم البنك الدولي الدعم في مجال إدارة مستجمعات المياه في نيجيريا والتصدي لاضمحلالها، وساعد على تحسين مصادر المياه لما يبلغ ١,٨ مليون شخص إضافي في المناطق الحضرية في كينيا.

٦٢ - وواصلت جامعة الأمم المتحدة دعم خطة العمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة، الذي شجع توسيع وتطوير قدرات مراكز الخبرة الإقليمية في أفريقيا بصفتها شبكات لتعزيز

التثقيف من أجل التنمية المستدامة. وقد اعتمدت خمسة مراكز أفريقية جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ليصل عدد المراكز الأفريقية إلى ٢٢ (من بين ١١٦ مركزاً).

٦٣ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع أعضاء المجموعة، الدعم لوضع برنامج أفريقي يُعنى بالتنفيذ المعجل للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، دعماً لخطة التكامل الأفريقي وحماية الأطفال والنساء عن طريق إثبات الهوية والسن.

٦٤ - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم المالي والخبرات التقنية والمساعدة اللوجستية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهدف الشروع في عملية استشارية إقليمية في وسط أفريقيا. وعززت المبادرة الحوار بين الدول والتعاون الأقليمي في مجال إدارة الهجرة لتحقيق اتساق السياسات والتكامل الإقليمي في وسط أفريقيا. وقدمت المنظمة الدعم التقني للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق حوار الهجرة في غرب أفريقيا، الذي ييسر تنفيذ النهج المشترك للجماعة إزاء الهجرة والتنمية، وينشئ علاقات وثيقة تشجعاً للعمل الاستباقي بين الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تعزيز التحضر المستدام عن طريق دعم تطوير برنامج مدن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالشراكة مع وكالة الشراكة الجديدة ومدينة ديربان بجنوب أفريقيا، بغية تشجيع المدن المستدامة المشمولة بالشراكة الجديدة التي ستفي بأهداف الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج بدعم السلطات المحلية في ١٨ بلداً أفريقياً لبناء القدرات للتصدي للإجرام والانحراف اللذين يؤثران في الفئات الضعيفة ويدمران أسس التنمية الاقتصادية المحلية. وتم تعزيز الأمن الحضري في بوركينافاسو، وسلامة النساء والفتيات وأمنهن في مصر والمغرب. واستحدثت عمليات تدقيق في السلامة والأمن في بوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر وغينيا والكاميرون وكينيا. وتم أيضاً وضع خريطة طريق أفريقية للسلامة والأمن الحضريين وخطة عمل للحد من الانحراف والفوضى في غرب أفريقيا ووسطها.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٦٦ - قامت مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية بمواءمة برنامج عملها تدريجياً مع أولويات الشراكة الجديدة.

٦٧ - وعززت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية مكافحة السرطان في أفريقيا، عن طريق برنامج العمل من أجل علاج السرطان. وساعد البرنامج ٢٢ بلداً أفريقياً

من خلال إجراء تقييم لاستعدادها لتنفيذ برامج مكافحة السرطان وإنجاز تقييم لأعبائها الوطنية المترتبة عن السرطان، وتقديم توصيات بشأن تنمية القدرة على مكافحة السرطان.

٦٨ - وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا بتعزيز مراكز العلاج بالأشعة والطب النووي عن طريق شراء المعدات وتوفير خدمات الخبراء، والتدريب طويل الأجل لأخصائيي علاج السرطان بالأشعة، وأخصائيي الفيزياء الطبية، وأطباء الطب النووي، والمهنيين الآخرين ذوي الصلة. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، منحت الوكالة ٣٠٢ زمالة ويسّرت ٨٤ زيارة علمية. وعُقدت خلال الفترة نفسها ٧٥ دورة تدريبية شارك فيها ما مجموعه ١٠٢٢ شخصاً.

٦٩ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا، ومن بين أوجه هذا الدعم الملتقى الرفيع المستوى في الدورة العادية العشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي احتفى بالحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا، وشهد تجدد الالتزامات بتكثيف الإجراءات الهادفة لتخفيض معدلات الأمراض والوفيات بين الأمهات والمواليد في القارة. وبُذلت جهود لتدريب ممارسين مؤهلين للتصدي لحالات الولادة بدون مساعدة مهنية. فالكامبيرون في طور فتح ثماني مدارس للقبالة وإتمام التدريب لفوج ثان يفوق عدده ٢٠٠ طالب، بينما بدأت سيراليون تقديم خدمات طبية مجانية للنساء الحوامل وأطفالهن.

٧٠ - وعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة لوضع خريطة طريق بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للتصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وبغرض حشد الدعم، عُقد ملتقى رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بعنوان "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: النهوض بتدابير التصدي للإيدز من أجل التنمية المستدامة لأفريقيا". وقد نشأ عن الملتقى زخم سياسي للسعي إلى تحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز"، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٧١ - وقدم البنك الدولي الدعم لإنشاء وتجديد بعض المرافق الصحية في بلدان أفريقية. فقد تم على وجه الخصوص بناء وتجديد ١٩٥ مرفقاً صحياً في إثيوبيا، ليستفيد ٣٠ مليون شخص إضافي من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية والسكانية الأساسية. ويتلقى نحو ٨ ملايين من الفقراء حالياً استحقاقات شبكات الأمان الاجتماعي.

٧٢ - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم التقني واللوجستي إلى الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال. وبفضل هذا الدعم، أطلق الاتحاد الأفريقي، في غابون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مبادرة لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لزيادة الوعي بمسألة الاتجار بالبشر في جميع مناطق أفريقيا. وأعدت منظمة العمل الدولية ورقة نقاش بشأن تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في أفريقيا على مواجهة التحديات الراهنة والقادمة، ومجموعة من الممارسات الجيدة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر. وسيسهم ذلك في الدورة التاسعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٧٣ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الشراكة الجديدة الدعم لعدة بلدان أفريقية في إعداد موجزات تنمية القدرات الوطنية، وتحديد القيود التي تعيق القدرات، وأوصيا أيضا بإجراءات للتصدي للصعوبات المؤسسية والمنهجية.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٧٤ - يركز الدعم الذي تقدمه مجموعة العلم والتكنولوجيا على تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا التي وضعتها الشراكة الجديدة، والتي تقوم على الركائز الثلاث المترابطة والمتمثلة في بناء القدرات وإنتاج المعارف والابتكارات التكنولوجية. وواصل أعضاء المجموعة دعم جهود البلدان الأفريقية لتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات قائمة على المعرفة.

٧٥ - واستمر الاتحاد الدولي للاتصالات في التعاون مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إجراء دراسة لصلاحية إنشاء قاعدة لجمع البيانات وتصميم شبكة لتشجيع إنشاء اقتصاد رقمي تعم فوائده شرائح أخرى من المجتمع الأفريقي.

٧٦ - ولكفالة وصول مهارات ومعارف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات دعم مبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة بهدف ربط جميع المدارس الابتدائية والثانوية الأفريقية بشبكة الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ومكّن ذلك الطلاب من مواكبة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة الناشئين، وحسّن أساليب التدريس والتعلم، وساعد في الإدارة والتسيير الفعالين للمدارس. وفي إطار مبادرة "توصيل مدرسة، توصيل مجتمع" في غامبيا وليسوتو والنيجر وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة، ما زال أطفال المدارس في ٧١ موقعا يتلقون مواد ودورات دراسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٧ - وبغية تحسين نوعية إبلاغ الجمهور بالتطورات في العلوم وأثرها على معيشة المواطنين الأفارقة، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم سلسلة من حلقات العمل للصحفيين العلميين، وإنشاء شبكة تضم الصحفيين العلميين (الشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها).

٧٨ - وقام المركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصادي والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة في توفير التدريب للمرحلة الثانية من المبادرة الأفريقية لمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأُنجزت جولة جديدة من الدراسات الاستقصائية اعتمدت نتائجها في حلقة عمل انعقدت في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠١٣. وستسهم البيانات وما يرتبط بها من تحليلات في إعداد الطبعة التالية من كتيب "آفاق الابتكار في أفريقيا" في عام ٢٠١٣.

طاء - الاتصالات والدعوة والتوعية

٧٩ - استمرت مجموعة الدعوة والاتصالات، التي تشترك في رئاستها مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تنمية أنشطة الدعوة والتعبئة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال عملية آلية التنسيق الإقليمية، وتعزيز الحوار القائم بين الاتحاد الأفريقي/منظومة الأمم المتحدة وأوساط وسائل الإعلام المعنية بأفريقيا، وزيادة القدرة التقنية لفريق الاتصال المعني بالشراكة الجديدة.

٨٠ - وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة، بتيسير إعداد ونشر منشور "عقد التغيير في أفريقيا: تأملات في عشر سنوات من عمر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. ودعمت المجموعة أيضا إصدار نشرة إخبارية عن الأنشطة المنجزة داخل المجموعة بغية تعزيز الاتصال في إطار عملية آلية التنسيق الإقليمية. وقد عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من قدرة وكالة الشراكة الجديدة على الاتصال من خلال إعادة هيكلة الأفرقة، وإعارة الموظفين المعينين لفترات قصيرة، وإنتاج أدوات للدعوة.

٨١ - وقامت المجموعة بتدريب الإعلاميين وموظفي الاتصالات في بلدان الشراكة الجديدة من خلال بث شبكي ممول من المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، وإعداد دليل تقني عن إعداد التقارير الإنمائية من أجل وضع معايير وأدوات موحدة للعاملين في وسائل الإعلام في أفريقيا.

٨٢ - وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام ووكالة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بتنظيم أسبوع عن أفريقيا والشراكة الجديدة في مقر الأمم المتحدة. وخلال ذلك الأسبوع، عقدت سلسلة من الأنشطة، من بينها حلقات نقاش وإحاطات إعلامية للدول الأعضاء والصحافة. وصدرت منشورات عن التنمية الأفريقية من أجل إذكاء الوعي وتحسين التفاهم والتعبئة الدوليين من أجل تنمية القارة.

٨٣ - وعززت منظمة العمل الدولية من قدرات الصحفيين الأفارقة ومهاراتهم في مجال التغطية الإعلامية من خلال جائزة دفاع وسائط الإعلام عن حقوق العمال، التي أحدثها مركز التدريب الدولي. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم أيضا لإنشاء قاعدة بيانات للصحفيين العاملين في أفريقيا أو الذين يغطون القضايا الأفريقية، وساهمت في المراجعة التقنية لدليل عن تغطية المسائل المتعلقة بالشراكة الجديدة.

٨٤ - واستمرت إدارة شؤون الإعلام في دعم الشراكة الجديدة من خلال تنظيم وتيسير إحاطات إعلامية ومقابلات للمسؤول التنفيذي الأول في وكالة الشراكة الجديدة، وتقديم الدعم الإعلامي وتنظيم إحاطة للصحافة من جانب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للاحتفال بيوم التصنيع في أفريقيا. وأعدت إدارة شؤون الإعلام أيضا لنشر مقالات عن الشراكة الجديدة وغيرها من المسائل المتعلقة بالتنمية في أفريقيا في كبريات وسائل الإعلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وخلال الأشهر الثمانية الأخيرة من عام ٢٠١٢، نشرت إدارة شؤون الإعلام مقالات ٤٨٩ مرة في العشرات من وسائل الإعلام المختلفة في جميع أنحاء العالم. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان قد انضم إلى موقع أفريقيا الجديدة على تويتر باللغة الإنكليزية أكثر من ٢٢ ٧٠٠ شخص ومنظمة لمتابعة تغريداته، وبلغ عدد متابعي الموقع باللغة الفرنسية ١٦٠ ٩.

٨٥ - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات بدور حاسم في مجال الدعوة من أجل تنمية أفريقيا من خلال تشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل حشد الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذها. وعمل الاتحاد الدولي للاتصالات أيضا على تضييق الفجوة الرقمية عن طريق الترويج لحق كل فرد في الاتصال عن طريق الوصول إلى البنية التحتية وخدمات المعلومات والاتصالات.

٨٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اختتم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على عملية تقودها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وفق ما دعا إليه الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية. وستشجع آلية الرصد، القائمة على مبدأي المساواة المتبادلة والشراكة، تعزيز تعبئة الدعم والشفافية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

ثالثاً - المسائل المتعلقة بالسياسات في تنفيذ الشراكة الجديدة

ألف - تعزيز نظام المجموعات وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٨٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت منظومة الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي بإسناد برنامج العمل المشترك لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي إلى الاتحاد في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٨٨ - واستمرت المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية في دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في ما تقدمه من خدمات لمؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ برامج مختلفة من أجل تنمية أفريقيا، وتوفير الدعم التقني الفعال، وبناء القدرات، وهيئة أرضية لبناء توافق في الآراء والقيام بأنشطة الدعوة وإدراج المسائل الشاملة لعدة جوانب مثل المسائل الجنسانية والعمالة في عملها. وأعدت المجموعات خططاً للأعمال المستهدفة ووضعت معايير إرشادية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتخضع الآلية حالياً لإدارة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٨٩ - وأنشئت آلية دون إقليمية مشتركة للتنسيق في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد وضعت الآلية المشتركة، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خطة عمل تمثيلاً مع قرار الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية من أجل تيسير إنشاء منطقة للتجارة الحرة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٩٠ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني والمالي في عمليات تحقق من المساواة بين الجنسين قائمة على المشاركة إلى الوكالات المشاركة في مجموعتي الحكم والتنمية الاجتماعية. وعززت عمليات التحقق هذه من القدرة على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في مجالي الحكم والتنمية الاجتماعية ضمن عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٩١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة آلية التنسيق الإقليمية اجتماعاً على مدى يومين لمناقشة استراتيجيات تعبئة الموارد للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وحدد الاجتماع عدداً من الاحتمالات لتعزيز وبناء التآزر والصلات بين المجموعات، بما في ذلك تعزيز التنسيق الداخلي وفي ما بين المجموعات داخل وكالات الأمم المتحدة، من أجل تطوير وتنفيذ أنشطة المجموعات.

باء - تقديم الدعم لتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة

٩٢ - في ضوء تأكيد القادة الأفارقة على تعبئة الموارد المحلية كخيار أساسي لتمويل التنمية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الشراكة الجديدة مشروع تقرير بحثي مشترك عن سبل تعبئة الموارد المحلية من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية للشراكة الجديدة. وفي إطار الصندوق الاستئماني للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، قدم البنك الدولي مبلغ ٣,٥ ملايين دولار لدعم الميزانية.

٩٣ - وبغية تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في البلدان الأفريقية، قدم صندوق النقد الدولي الدعم المالي من خلال مجموعة من تسهيلات التمويل، من بينها قروض ميسرة تُصرف في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والمنح المقدمة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد بلغت مدفوعات هذا الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٢ ما يقرب من بليون دولار. وقد ساعد تخفيف الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، في الحد من أعباء الديون الملقاة على كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحرير الموارد للإنفاق على الحد من الفقر. وقد تاهل حتى الآن ٣٦ بلداً من بين ٣٩ بلداً فقيراً مثقلاً بالديون، من بينها ٣٠ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتخفيف ديونه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بقيمة مجموعها ٧٦ بليون دولار المعبر عنها بالقيمة الصافية الجارية في عام ٢٠١١. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، بلغ ٢٩ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٩٤ - وقد ضاعف نظام إدارة الديون والتحليل المالي في الأونكتاد نفقاته تقريبا في عام ٢٠١٢ لتبلغ ١,١٢ مليون دولار لدعم البلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية على إدارة الدين بفعالية وعلى نحو مستدام. وأدت المساعدة التقنية المباشرة المقدمة في إطار هذا النظام إلى ١٨ بلداً أفريقياً منذ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى تحسين تسجيل الديون الخارجية والداخلية.

٩٥ - وبغية تعزيز الاستثمار في أفريقيا، تعزم وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف إصدار ضمانات بقيمة ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وبالمثل، شهدت حافظة أفريقيا في المؤسسة المالية الدولية نموا مطردا، رغم الأزمة العالمية، حيث تحسنت نوعية ونتائج التنمية لتصل إلى ٤,٢ بلايين دولار.

٩٦ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتاحة عن موارد منظومة الأمم المتحدة المقدمة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مرفق هذا التقرير.

جيم - المسائل الشاملة لعدة جوانب

٩٧ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مائدة إفطار مستديرة عن "التصدي لبطالة الشباب بوصفها استراتيجية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا"، وأشرك عددا من صانعي السياسات الرفيعة المستوى فيها. وقد أذكت المائدة المستديرة الوعي بأفضل الممارسات والتحديات والتدابير الخاصة لتأمين مزيد من الفرص لمشاركة الشباب وإشراكهم في صنع القرار في الهياكل المحلية والوطنية.

٩٨ - واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم لعمليات وضع الخطط والسياسات الجنسانية، والتمكين الاقتصادي للمرأة والجهود من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، وتعزيز القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة في جميع المسائل، بما فيها السلم والأمن. ودعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وقدمت الدعم المباشر للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية القدرات ودعم إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني. وفي إثيوبيا، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع رابطة النساء المشتغلات بالأعمال الحرة من أجل تحسين مشاركة المرأة في سلاسل قيمة بعينها مرتبطة بقطاعي الزراعة الرعوية والطاقة. ونجحت الشراكة في تجديد مراكز العرض ووفرت التدريب في مجال الأعمال التجارية وقدمت رأس المال الأولي إلى أكثر من ٥٠٠٠ امرأة، مما أدى إلى تعزيز دخول المنتجات النسوية إلى الأسواق.

٩٩ - وفي إطار التحضير للدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الاجتماع الوزاري الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، والذي أسفر عن إصدار إعلان يتناول التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له على النحو المناسب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للمشاورات الإقليمية التي أجزتها جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك وحدة الشؤون الجنسانية في أمانة الشراكة الجديدة بشأن إشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٠٠ - ويسرت اليونيسيف، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشاركة أطفال من إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والصومال، ومالي، في المنتدى الثالث للبلدان الأفريقية المعني بالطفل، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وخلال هذا المنتدى، قدمت اليونيسيف مساهمات في مسودة تجديد الدعوة إلى العمل على تنفيذ خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

دال - الدعم المؤسسي

١٠١ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوكالة الشراكة الجديدة في تعزيز التنسيق من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال حوار إقليمي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد اعتمد المشاركون فيه بيان ديربان، وتوصلوا إلى فهم مشترك فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأضافوا الطابع المؤسسي على منتدى لمراكز التنسيق التابعة للشراكة الجديدة التي هي بمثابة آلية للتنسيق.

١٠٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير الدعم الفني والمالي واللوجستي لوكالة الشراكة الجديدة في تنظيم الأنشطة النظامية والمخصصة. وتم تقديم الدعم التقني عند إعداد المواقف الأفريقية المشتركة ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء في مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، على التوالي، وكذلك في العملية التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. و قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوكالة الشراكة الجديدة في الرد على الطلب المشترك المقدم من كينيا وجنوب السودان للحصول على دعم تقني من أجل تصميم مبادرة تنمية جنوب السودان وتنفيذها وحشد الموارد لها. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تعزيز قدرة وكالة الشراكة الجديدة من خلال إعارة خبيرين لدعم تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية أفريقيا.

١٠٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي خطابا نوايا لتعزيز سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل وتزويد موظفي الاتحاد الأفريقي بالأدوات والبرامج الرامية إلى الحد من قابليتهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير أماكن عمل يعدم فيها التمييز في الاتحاد الأفريقي. وقد مدت منظمة العمل الدولية يد المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في متابعته التي تجرى كل سنتين لتنفيذ خطة العمل من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا عن طريق تيسير عملية جمع المعلومات للتقرير الرابع من التقارير التي تصدر كل سنتين.

١٠٤ - وقدمت جامعة الأمم المتحدة الدعم لوكالة الشراكة الجديدة في وضع مقترح بشأن البحوث وصياغة السياسات العامة بغية وضع إطار يراعي احتياجات الرفاه الإنسانية لأصحاب المزارع الصغيرة في أفريقيا مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها الطاقة الأحيائية الحديثة لتوفير الطاقة على نحو عادل ومستدام.

هاء - التحديات والقيود

١٠٥ - بالرغم من التقدم المحرز في توفير دعم منسق للاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال خطط عمل قائمة على الطلب، فقد أشارت الدورة الثالثة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية إلى التحديات الرئيسية المتبقية والتي تشمل - قلة الموارد، واختلاف ولايات المجموعات، وعدم كفاية التنسيق داخل المجموعات وفيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر آلية التنسيق الإقليمية إلى نهج للرصد يستعرض وقيم أثر أنشطة المجموعات المنجزة دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكجزء من الحل، أقرت الآلية بأهمية تعميم مراعاة المسائل الشاملة لعدة قطاعات والأولويات الحالية لخطة التنمية العالمية بشكل منهجي في عمل المجموعات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٦ - تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير إلى المجالات ذات الأولوية في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية وتمويل البرامج والمشاريع، وبناء القدرات والمؤسسات، وتعبئة الموارد والدعوة، والإغاثة الإنسانية.

١٠٧ - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعزز، من خلال آلية التنسيق الإقليمية، الدعم المقدم إلى المجالات المحددة بوصفها أولويات مستمرة لمفوضية الاتحاد الأفريقي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية، والسلام والاستقرار، ومشاركة المرأة والشباب.

١٠٨ - ونظراً لأن التقرير يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لقيام الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً)، فقد آن الأوان لكي تضع منظومة الأمم المتحدة نهجاً للرصد بغية تقييم أثر الدعم الذي تقدمه على التنمية في أفريقيا، ولا سيما على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة إزاء الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠٩ - ورغم اعتماد سياسات مختلفة لتعزيز تطوير البنية التحتية الوطنية والإقليمية في أفريقيا، ما زال العجز الذي تشهده القارة في بنيتها التحتية يشكل عائقا كبيرا بشكل خاص أمام النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر. وللتغلب على هذا العائق، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها لتطوير البنية التحتية لأفريقيا كي تتمكن البلدان الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية من مواصلة عمليات الإصلاحات التنظيمية والمضي قدما في تعبئة الموارد اقليمية، وتعزيز المبادرات العابرة للحدود في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

١١٠ - وبالنظر إلى أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية في القارة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية في تحقيق الهدف الزراعي المتمثل في تخصيص نسبة ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للتنمية الزراعية على نحو ما ورد في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وتجاوز نسبة الـ ٦ في المائة المستهدفة في نمو القطاع الزراعي والمحددة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

١١١ - وبغية تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن توائم دورات التخطيط والبرمجة والميزانية للبرامج القطرية مع دورات التخطيط والميزنة الوطنية، وكذلك مع البرامج الإقليمية ودون الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تقدم الدعم المتناسك والمنسق من أجل بناء قدرات أفريقيا من خلال البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي.

١١٢ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعزز جهودها لتوفير دعم منسق وشامل ومتسق من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إدماج التوصيات الواردة في الوثيقة ضمن برامج عملها وميزانيتها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص زيادة دعمها لتنفيذ سياسات النمو الأخضر في أفريقيا، بما في ذلك من خلال دعم صياغة استراتيجية استثمارية لمرحلة انتقال أفريقيا نحو اقتصاد أخضر.

١١٣ - بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة استراتيجية منسقة ومتسقة لضمان إدراج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على نحو كامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة في مجالات الحكم الرشيد، والعلاقة بين السلام والأمن والتنمية. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لضمان بلوغ أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١١٤ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٦، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا لضمان الأخذ بنهج متسق متكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بمتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتعلقة بأفريقيا.

دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا: الموارد المالية والبشرية المخصصة لأفريقيا،
خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

نصيب أفريقيا من الموارد (نسبة مئوية)			الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			نوع الدعم	الكيان
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠		
		١٠,٠	٨٥٨٧	١٢٠٩٨	٣٤١٦	التزامات المشاريع	الصندوق المشترك للسلع الأساسية
				١٠,٩	٢٨٤	مجموع الدعم المالي	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٤٦	١١٥٢	١١٦٢	الموارد المالية والموارد من الموظفين	إدارة شؤون الإعلام
			٥٢٢٤٦	٥٠٠٥٣	٦٠٥٥٥	مجموع مخصصات الميزانية العادية في إطار الباب ١٨	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
			٥٤٠	٥٤٢	٩٢٤	مجموع مخصصات الميزانية العادية في إطار الباب ١١	
٣٨	٣٤	٣٣	٢٩٢٩٠٠	٣١٩٥٠٠	٢٩٧٨٠٠	مجموع البرامج الميدانية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٥٩	٤٣	٣٧	١٩٧٦٠٠	١٧٤٠٠٠	١٤٩٦٠٠	المساعدة في حالات الطوارئ	
٢٣	٢٨	٣٠	٩٥٣٠٠	١٤٥٥٠٠	١٤٨٢٠٠	التعاون التقني	
			٢٢٥٤٩	١٦٦٩٤	٢٧٣٦٦	صندوق التعاون التقني	الوكالة الدولية للطاقة الذرية ^(أ)
			٤٧٧١	٢٩٧٢	٢٦٤٤	الموارد الخارجة عن الميزانية	
٢٩,٩	٢٥,١	٢٦,٣	٢٧٣٢٠	١٩٦٦٧	٣٠٠١١	مجموع برنامج التعاون التقني	
٩,٢	٩,٤	٩,٤	٣٩٥٦٠	٣٤١٩٤	٣٤١٩٤	الميزانية العادية	منظمة العمل الدولية
٩,٠	٩,٦	٩,٦	٢٧٠٥٠	٢٣٩٥١	٢٣٩٥١	الجزء المخصص لأفريقيا من موارد الموظفين (الميزانية العادية)	
			٦٥١١	٥٦٨٥	٤٠٨٩	الموارد المالية	المنظمة البحرية الدولية
			٢٤	٢٤	٢١	الموارد من الموظفين (عدد الأشخاص)	
			٩٩٥٢٠٠	١١٧٩٩٠٠	٨٠٦٦٠٠	قروض الصندوق الاستثماري للحد من الفقر وتحقيق النمو	صندوق النقد الدولي
			٦٠٥٠٠	٨٠٠٠	١١٠٢٩٠٠	منح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^(ب)	
			٦٥٩٨٠٠٠	٦٢١٨٠٠٠		تخفيف عبء الديون الذي يوفره صندوق النقد الدولي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
٢٥	٢٤	٢٤	٣٣٢٣	٤٢٣٩	١٧٩٧	الدعم المالي	الاتحاد الدولي للاتصالات
٥٣	٤١,١	٣٧,٧	١١٠٩٥ ^(ج)	١٧٣١٩	١٣١٦٦	الموارد المالية	مركز التجارة الدولية

نصيب أفريقيا من الموارد (نسبة مئوية)			الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)			نوع الدعم	الكيان
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠		
				٦٦ ٥٩٥	٦٦ ٥٩٥	الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
			٩٠٠١٩	٨١ ٦٨٨	٧٤ ٣٦٩	المساهمات المدرجة في الميزانية	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
			٨٦١	٨١٥	٩٤٩	عدد الموظفين في الميدان ^(٢)	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤ ٢٧٥	٤ ٢٧٥	٤ ٣٠٣	الموارد المالية	مكتب المستشار الخاص لشؤون الموارد المالية أفريقيا ^(٣)
	٤٠	٣٦	١ ٩٣٦ ٠٠٠	١ ٨٧٨ ٠٠٠		النفقات المدرجة في الميزانية	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	٥٠	٤٨		٦ ٨٧٧	٦ ٣١٩	عدد الموظفين	
	٨٦,٤	٨٦,٣		٨٠ ٦٠٧	٨٩ ٣٦٠	صندوق بناء السلام (منح لأنشطة المشاريع الاستراتيجية)	مكتب دعم بناء السلام
	٥٣	٥٥	١ ٨٧٠ ٨٦٧	١ ٥٧٧ ١٧٦		الموارد المالية المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٢٧,٤	٢٣,٥	١٩,٣	٩ ٤٢٦	٩ ١٨٨	٧ ٥٥١	النفقات المخصصة لأفريقيا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
			٥ ٨٨٥	٤ ٦٠٠		تمويل المشاريع	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
			٦٥٠	٦١٧		المساهمات المالية من خلال البرنامج الإقليمي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			١ ٣٠٠	١ ٦٠٠		المساهمات المالية الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين	
٢٢	٢٣	٢٠	٦٣ ٥٧٦	٥٠ ٩٦٨	٤٠ ١٨٩	الموارد المالية	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	٩	١٠		١٩ ٧٨٧	٢١ ٦٨١	النفقات المخصصة لأفريقيا البشرية (موئل الأمم المتحدة)	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
٢٥	٢٤	٢٤	٥٠ ٨٤٣	٤٢ ٧٣٤	٣٩ ٤٢٨	مجموع النفقات المالية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات
			٢٢ ٣٨٠			النفقات	مكتب الأمم المتحدة للشراكة ^(٤)
	٤٥,٨	٤٤,٢		١٣٢ ٢٠٠	١٢٦ ٢٠٠	نفقات البرامج القطرية	صندوق الأمم المتحدة للسكان
	٤٣,٦	٤٠,٩		٩٩٥	٨٩١	عدد الموظفين	
				٣٠٠	٣٠٠	الموارد المالية (مجموع تقديري)	جامعة الأمم المتحدة
			٥٤٦ ٥٠٠				البنك الدولي
	٠,٩	١,٤		١٥ ٩١٧	١٥ ٣٥٤	المجموع (البرنامج العادي)	منظمة السياحة العالمية
٣٨	٢٨	٤٧	١ ٩٢٨	١ ٢١٦	١ ٦٢٩		منظمة التجارة العالمية/مرفق تطوير المعايير والتجارة

المصادر: وكالات منظومة الأمم المتحدة وإدارتها وبرامجها وصناديقها ومؤسستها.

ملحوظة: أدرجت البيانات في الجدول استنادا إلى المعلومات المتاحة الواردة من منظومة الأمم المتحدة وهذه الأرقام تقديرية أو مبدئية، حسب ما أوردت الوكالات المعنية.

(أ) منذ عام ٢٠١١، تعد ميزانيات البرامج في الوكالة الدولية للطاقة الذرية باليورو. سعر التحويل المطبق من الدولار إلى اليورو لعام ٢٠١١ هو ٠,٧٧٤، و ٠,٧٥٤ لعام ٢٠١٢.

(ب) يشمل المساعدة المؤقتة و/أو المصروفات عند نقطة الإنجاز.

(ج) يُعزى الانخفاض النسبي في المساعدة المقدمة إلى أفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ إلى انتهاء برنامج بناء القدرات الأفريقية في مجال التجارة الممول من الوكالة الكندية للتنمية الدولية. ويتوقع أن ترتفع الأرقام في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بمجرد دخول البرنامج الذي سيخلف برنامج بناء القدرات مرحلة التنفيذ.

(د) الأرقام الواردة هنا تخص الموظفين الميدانيين.

(هـ) مثلما هو الحال في أي مكتب أو إدارة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تعد ميزانية مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بأفريقيا كل سنتين. ولذلك فإن بيانات عام ٢٠١٢ تمثل نصف مجموع النفقات لفترة السنتين الحالية.

(و) يوجه إنفاق مؤسسة الأمم المتحدة إلى وكالات الأمم المتحدة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الذي هو جزء من مكتب الأمم المتحدة للشراكات.